وقادر على وضع البرامج المبنية على الحاجات ومتمكن تنظيميا وماديا وفنيا من تنفيذ تلك البرامج. وقد سبقت الاشارة الى ان واقع الضفة الغربية الحالي يفرض برمجة معينة للانتاج الزراعي بهدف خدمة استراتيجيات ومباديء السلطة المحتلة التي تختلف بل تتناقض مع اهداف تنمية المجتمعات المحلية.

اما الاجهزة الادارية الزراعية المحلية فيقتصر دورها على تنفيذ تلك البرامج الموضوعية. وفي الوقت نفسه، لا تنقص هذه الفرضية من ولاء هذا الجهاز الفطري لقوميته ومن انتمائه الطبيعي لأرضه ومجتمعه. والسؤال الملح الذي يطرح نفسه هو جدوى استمرار عزل هذا الجهاز واستبعاده من المشاركة في العمل التنموي والتغاضي عن او عدم الالتفات الى حاجاته الاساسية.

ان استمرار مثل هذا الاهمال وعدم توفير الحد الادنى من الأمن المستقبلي لهذا القطاع الهام من المجتمع سوف يحد من قدرته على التفاعل او مجرد رد الفعل المطلوب وينتهي به الأمر - نتيجة سيطرة الدافع الغريزي عنده في البقاء وتوفير احتياجاته الاساسية الى وقوعه تحت التأثير المباشر لتيارات الضغط المتلاحقة، فيصبح بذلك اداة طيعة يتحرك اتوماتيكيا وربما طواعية - بالاتجاه الذي يرسم له.

وليس من غرض هذه الورقة تحليل اوضاع الاجهزة الادارية الرسمية الزراعية بقدر ما هو ابراز ضعف - ان لم يكن عجز - هذه الاجهزة عن القيام بدور فاعل في عملية التنمية. وتكفي الاشارة هنا الى انه من المفترض ان يكون دور الاجهزة الادارية في عملية التنمية الزراعية دورا قياديا وتنظيميا وارشاديا، بمعنى ان تكون هذه الاجهزة متقدمة عن المجتمع الزراعي فكرا وعملا، وان تسعى من خلال العديد من الاساليب والنشاطات الى إثارة حوافز وتغيير اتجاهات العاملين في الزراعة لخدمة وتطوير العمل الزراعي.

ولعل من اهم الادوار التي من المفترض ان تمارسها الاجهزة الادارية الزراعية هي:
تحديد الاهداف التنموية والمشاركة في عمليات التخطيط التنموي لمراحل العمل المختلفة، وتسخير اجهزة البحث العلمي والمختبرات والتقنيات الحديثة لحل المشاكل الزراعية واستحداث الوسائل الانجع، وكذلك القيام بالخدمات الارشادية للمزارعين. غير ان مثل هذه الأدوار تقصر الاجهزة الزراعية الحالية عن القيام بها.

الطبيعة التكاملية للعمل التنموي الزراعي في المستويات المحلية والقطرية والقومية والدولية:

القيادة القومية - في اي مجتمع - هي السلطة التنظيمية الملقى على عاتقها النهوض بالمجتمع ككل، وهي تحقق اهدافها في تنمية واستغلال وتنظيم الموارد الانتاجية عن طريق القانون. وهي تمارس حقوقها وتقوم بواجباتها على نمط متساو دونما تمييز لافراد المجتمعات المحلية لا في الحقوق ولا في الواجبات.

كما ان وسيلتها التي تباشر بواسطتها مهامها الاجتماعية والاقتصادية هي مؤسساتها المختلفة التي تقيمها في المجتمعات المحلية التي تنطوي تحت لوائها. وحتى تصل القيادة القومية الى تحقيق اهدافها فانها تستخدم التخطيط الاقتصادي والاجتماعي بما يشتمل عليه من تقدير للموقف وحصر للامكانات وتوقيت للانتاج واشراف عليه.

ولا يمكن تصور قيام السلطة المحتلة بتوفير الظروف والامكانات التي تخدم تنمية المجتمعات المحلية، وذلك لاختلاف - بل تناقض - استراتيجياتها وسياساتها واهدافها مع اهداف التنمية المحلية.

كما ان ما تم من محاولات القيادة القومية في الخارج لتنمية القطاع الزراعي داخل الارض المحتلة لا يمكن وصفها الا بالعفوية، فهي لم تستطع في معظم الحالات ان تصل الى تقدير شامل للموقف والاوضاع الداخلية، وادراك واع للحاجات الاساسية، كما انها اغفلت تنمية مؤسساتها في الداخل ولم تراعي قواعد التكامل والتنسيق في محاولاتها هذه، مما ادى في كثير من الاحوال الى اهدار للطاقات المادية والبشرية.

تنمية المجتمع المحلي:

اعتمدت معظم التعريفات العلمية لمصطلح «تنمية المجتمع المحلي»[٢] على ظروف جغرافية - كالمناطق الريفية مثلا -، وعلى نشاطات اقتصادية معينة - كالعمل الزراعي - وعلى المضمون الاجتماعي الذي يتصل بطبيعة العلاقات وانواع السلوك وانماط القيم لمجتمع معين. فعرفت تنمية المجتمع المحلي على انها اسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة محددة، والذي يقوم اساسا على احداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة، عن طريق اثارة وعي البيئة المحلية وتنظيمها ثم مشاركتها في التفكير والاعداد والتنفيذ ضمن المستويات الممكنة عمليا واداريا.